

Distr.: General
9 September 2004
Arabic
Original: English/French

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون
البند ٧١ من جدول الأعمال المؤقت*
تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر
الأبيض المتوسط

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

تقرير الأمين العام

إضافة**

ثانياً - الردود الواردة من الدول

الجزائر

[الأصل: بالفرنسية]

[٦ تموز/يوليه ٢٠٠٤]

١ - تؤيد الجزائر تأييداً تاماً الأهداف والإجراءات المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٧٩/٥٨ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وفي هذا الصدد، لم تدخر الجزائر أي جهد في سبيل تحقيق الأهداف الواردة في القرار من خلال جملة من السبل على رأسها بذل جهود دبلوماسية في المجالات المختلفة المشار إليها أدناه.

الشراكة السياسية والأمنية

٢ - ظلت الجزائر ترى دوماً أن الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط وأوروبا كلاً لا يتجزأ ويتطلب نهجاً شاملاً ومتوازناً يأخذ في الاعتبار المصالح المشروعة لجميع

* A/59/150.

** وردت المعلومات المتضمنة في هذه الوثيقة بعد تقديم التقرير الرئيسي.



الأطراف في منطقة أوروبا والبحر الأبيض المتوسط ويكون هدفه الأساسي كفالة الأمن والسلام للجميع وتحقيق الازدهار لما فيه مصلحة جميع شعوب المنطقة كافة.

٣ - وهذا الاعتقاد هو الذي حدا بالجزائر إلى بذل جهود دبلوماسية في المحافل الإقليمية من قبيل عملية برشلونة ومنتدى البحر الأبيض المتوسط وإطار الحوار والتعاون ٥+٥ والشراكة مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مع التشديد على المصلحة المشتركة المتمثلة في ترسيخ دعائم السلام والأمن في منطقة أوروبا والبحر الأبيض المتوسط والتعاون عن طريق إجراء حوار دائم وبناء من أجل إقامة شراكة حقيقية.

٤ - ولدى النظر في شواغل البحر الأبيض المتوسط أرست عملية برشلونة الأسس اللازمة لإقامة علاقة جديدة بين ساحلي البحر الأبيض المتوسط تقوم على الشراكة ووحدة المصالح. ووفرت المؤتمرات المختلفة التي عُقدت في إطار هذه العملية حافزا سياسيا قويا للعلاقات في منطقة أوروبا والبحر الأبيض المتوسط إذ أضفت عليها نهجا شاملا متوازنا متعدد الأبعاد يقوم على التوازن الضروري بين المجالات الثلاث التي يتناولها إعلان برشلونة (الشراكة السياسية والأمنية، والشراكة الاقتصادية والمالية، والشراكة الاجتماعية والثقافية).

٥ - كما يشكل الانضمام إلى الحوار المتوسطي لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) اختيارا استراتيجيا للجزائر يعكس الأولوية التي يوليها هذا البلد لتعزيز التعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط من أجل منع وقوع الصراعات وإحلال السلام والاستقرار في المنطقة.

٦ - ويكتسي هذا الحوار مع الحلف أهمية أكبر بالنظر إلى حساسية المنطقة الشديدة إذ يتناول بعدا هاما من أبعاد عملية برشلونة يتمثل في الجانب الأمني وتدابير بناء الثقة التي يجب أن ترافقه، علما بأن الصراع في الشرق الأوسط حال دون تحقيق أي تقدم ملموس في هذا الصدد.

٧ - وترحب الجزائر بقيام مؤتمر قمة الحلف المعقود في براغ باعتماد وثيقة عنوانها "تعزيز الحوار المتوسطي، بما في ذلك وضع قائمة بالمجالات التي يمكن التعاون فيها" لأنه يتيح فرصا جديدة للتعاون بين الحلف وبلدان البحر الأبيض المتوسط في المسائل السياسية والاستراتيجية والمدنية.

٨ - وبذلت الجزائر أيضا جهودا دبلوماسية نشيطة في إطار الحوار والتعاون ٥+٥ وفي منتدى البحر الأبيض المتوسط اللذين يتيحان فرصا لإجراء حوار ومناقشات إقليمية مفيدة وقيمة على الدوام. ونظرا لمرونة آليات التعاون هذه وطابعها غير الرسمي، فإنها تكون بمثابة مختبر حقيقي للأفكار يمكنه أن يضطلع بدور رئيسي في مساعي إحلال الأمن والاستقرار في

المنطقة من خلال جملة من الوسائل منها اتخاذ تدابير جديدة في مجال بناء الثقة بغية تعزيز الحوار والتشاور بين البلدان الأعضاء.

الشراكة الاقتصادية والمالية

٩ - يعتبر التعاون الاقتصادي والمالي عاملا هاما في صرح الشراكة الأوروبية - المتوسطية: ويتمثل هدف هذا التعاون في الإسراع بوتيرة التنمية الاقتصادية للبلدان الواقعة جنوب البحر الأبيض المتوسط لتضييق الفجوة بينها وبين البلدان المتقدمة في الشمال وتشجيع التكامل فيما بين بلدان الجنوب من أجل إقامة منطقة سلام وأمن واستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

١٠ - وفي الاجتماع الذي عقد في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ بمدير، قامت الجزائر والاتحاد الأوروبي بالتوقيع على اتفاق ارتباط يوفر إطارا متجددا للتعاون ومنفتحا على المستقبل مما يدل على التزام الطرفين واستعدادهما لإقامة تعاون قوي ودائم في منطقة أوروبا - البحر الأبيض المتوسط.

١١ - وفي هذا الإطار، تعمل الجزائر على تشجيع جميع المبادرات الهادفة إلى تعزيز التعاون في منطقة أوروبا - البحر الأبيض المتوسط، لا سيما تلك الهادفة إلى تنمية الجزء الغربي من حوض البحر الأبيض المتوسط الذي يملك المزيد من المقومات الحقيقية للتكامل والتفاعل. وفي هذا الصدد، تلتزم الجزائر من الاتحاد الأوروبي توفير الدعم الاقتصادي والمالي اللازم لإقامة تعاون متميز بين بلدان اتحاد المغرب العربي والدول الأوروبية الواقعة في الساحل الشمالي من البحر الأبيض المتوسط.

١٢ - وتعرب الجزائر عن قناعتها بأن الشراكة الاقتصادية والمالية التي بدأت في عملية برشلونة تلعب دورا هاما في تقليل أوجه التفاوت الإنمائي بين ساحلي حوض البحر الأبيض المتوسط وتحث الشركاء الأوروبيين على مد عملية برشلونة بالموارد المالية اللازمة لها لبلوغ الأهداف التي حددتها، ولا سيما عن طريق تعزيز الأحكام المتصلة بالتمويل في البرنامج الثاني للشراكة الأوروبية المتوسطية بوصفه الأداة المالية الأساسية للاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بتنفيذ الشراكة الأوروبية - المتوسطية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦. وتدعو الجزائر أيضا إلى تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيعها توزيعا عادلا ومنصفا بين بلدان المنطقة.

١٣ - وفي هذا السياق، ترحب الجزائر بإنشاء الصندوق الأوروبي - المتوسطي للاستثمار والشراكة الذي يعتبر خطوة أولى على طريق إنعاش النمو الاقتصادي لكنها ستظل على يقين من أن إنشاء مصرف أوروبي - متوسطي للاستثمار هو خير سبيل لتلبية الاحتياجات

التمويلية الهائلة التي تقتضيها تنمية اقتصادات بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط والارتقاء بها إلى المستوى المطلوب.

١٤ - وتدعو الجزائر أيضا إلى استعراض مسألة الديون من أجل إلغائها وتخفيف عبئها، بما في ذلك ديون البلدان ذات الدخل المتوسط، وإمكانية تحويل الديون إلى مشاركة رأسمالية. والهدف هو إقامة علاقات اقتصادية جديدة وتشجيع شراكة إنمائية حقيقية ودائمة كأساس لإيجاد منطقة للرخاء المشترك في البحر الأبيض المتوسط.

الشراكة الاجتماعية والثقافية والإنسانية

١٥ - فيما يتعلق بالشؤون الاجتماعية والثقافية والإنسانية، ترى الجزائر أن البعد البشري هو في صميم الشراكة الأوروبية - المتوسطية ويعكس إدراجه في عملية برشلونة تطلع شعوب المنطقة إلى العيش معا في مناخ يسوده السلام والوثام ورغبتها الشديدة في تكريس هذا المثل الأعلى من خلال حوار هادئ ومثمر يقوم على غنى ثقافتها وعظمة تراثها المشترك.

١٦ - إن الجزائر، التي لديها حالة كبيرة تقيم في أوروبا ترى بحق أن الشراكة الأوروبية - المتوسطية الحقيقية لا يمكن أن تنحصر في إقامة منطقة للتجارة الحرة لتبادل السلع والخدمات معزل عن كفالة تنقل الأشخاص. وفي هذا الصدد، تعمل الجزائر على التغلب على انعدام التفاهم بين جانبي البحر الأبيض المتوسط فيما يتعلق بتنقل الأشخاص وعلى تعزيز حوار مثمر وبناء في هذا الشأن.

١٧ - ولذلك، ترحب الجزائر بالتقدم الذي أفضى إلى إنشاء العنصر الخاص "بالعدالة والشؤون الداخلية" في إطار التعاون الأوروبي - المتوسطي للنهوض بعنصر المساعدة في الشؤون القانونية، والهجرة والتصدي للكوارث عبر الوطنية. وساهمت إلى حد كبير في هذا التعاون وتعمل بعزم وإصرار على تحويله إلى واقع ملموس.

تعزيز السلام والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي

١٨ - ترى الجزائر أن تدابير بناء الثقة لتعزيز السلام والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط وفي جميع أنحاء العالم يجب أن تستند على إيجاد حلول عادلة ودائمة للصراعات، واحترام مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، واتخاذ تدابير عملية فعالة لتزع السلاح تتضمن انضمام جميع دول المنطقة للاتفاقات المتعددة الأطراف التي تحظر الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل (مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية)، وإخضاع جميع مرافقها النووية للتفتيش الدولي من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١٩ - وتشكل الشفافية في مجال التسلح أيضا أداة قيمة لتهيئة مناخ من الثقة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وينبغي أن تستهدف أيضا منع تكديس مختلف أنواع الأسلحة بشكل يفضي إلى زعزعة الاستقرار. ورغم أن الجزائر تسلم بأهمية هذه الأهداف، فإنها تقر بأن السيادة الوطنية وحقوق الدول في كفالة أمنها والتمتع بأمن تام هي مسائل هامة أيضا. على أنه لكي يكون تطبيق الشفافية ذا مصداقية، يجب أن يقوم على التراضي والشمولية وعدم التمييز.

٢٠ - وفي وقت يعاني فيه الجزء الشرقي من منطقة أوروبا - البحر الأبيض المتوسط من أعمال العنف وويلات الحروب، يتعين على الدول المجاورة أن تبرهن على إرادة سياسية مشتركة لمواجهة التحديات المشتركة بروح من التضامن من خلال احترام مبادئ القانون الدولي، وبخاصة مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية واحترام السيادة. ومن شأن ذلك أن يساعد على تعزيز الديمقراطية وتوطيد سيادة القانون والقضاء على المخاطر الجديدة المحدقة بالسلام والأمن، وعلى رأسها آفة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية.

٢١ - وسوف تظل الجزائر ملتزمة بمتابعة عملية السلام في الشرق الأوسط وبإحلال سلام شامل وعادل ودائم في المنطقة. ومن المؤكد أن إحلال السلام في تلك المنطقة من شأنه أن يعزز الأمن والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط لما فيه منفعة جميع شعوب المنطقة.

٢٢ - وتأسف الجزائر لقيام دولة إسرائيل بعرقلة عملية السلام من خلال سياسة العنف التي تنتهجها إزاء الشعب الفلسطيني وقيادته المشروعة وتظل مقتنعة بأن القضية الفلسطينية لا يمكن حلها إلا بتنفيذ خطة السلام العربية التي اعتمدها مؤتمر القمة العربي المعقود في بيروت والتي قبلها المجتمع الدولي بالإجماع كأداة لإحلال السلام والوئام الإقليمي وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشريف.

مكافحة الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة

٢٣ - ثمة مجال آخر يحظى بالأولوية لدى جميع الشركاء في منتديات البحر الأبيض المتوسط، ألا وهو مكافحة الإرهاب الذي أصبح خطرا عالميا منذ الأحداث المساوية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر وبنات بالتالي يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين.

٢٤ - وفي هذا المجال، ستظل الجزائر تحتل مركز الصدارة في القيام على الصعيد العالمي بمكافحة هذا الخطر وعملت على المستويين الإقليمي والدولي من أجل وضع الاتفاقيات الدولية الرئيسية التي أبرمت في إطار عملية مكافحة. وظلت على مدى أكثر من عقد تكافح

هذه الآفة عبر الوطنية لوحدها فأسهمت بذلك في إحلال الاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

٢٥ - وفي مجال منع الإرهاب ومكافحته، تفتخر الجزائر بالدور الذي قامت به في إدراج هذه المسألة في إطار الشراكة الأوروبية - المتوسطية ولا تزال تقوم بهذا الدور وتساهم بجزئها في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للقضاء التام على هذه الآفة عبر الوطنية.

٢٦ - وتعتبر الجزائر شريكا رئيسيا في تنفيذ خطط العمل الهادفة إلى مكافحة الإرهاب عبر الحدود الوطنية التي اعتمدها منظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنتدى البحر الأبيض المتوسط والتي تعتبر خطوة هامة على طريق القضاء نهائيا على هذا الخطر العالمي.

٢٧ - وركزت بلدان الشراكة الأوروبية - المتوسطية أيضا على الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية لكونها من الأخطار التي تنذر بتقويض التنمية في بلدان الجنوب. وقامت الجزائر بالتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وهي تتعاون مع مؤتمر وزراء بلدان غرب البحر الأبيض المتوسط من أجل تحسين أساليب الوقاية من هذه الآفة ومكافحتها والتصدي للشبكات الإجرامية الدولية.

٢٨ - ويتوقف الأمن والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط أيضا على شن حملة متواصلة على الاتجار بالأسلحة الخفيفة الذي يؤدي إلى تفاقم الصراعات ويشجع الإرهاب والجريمة عبر الوطنية. والجزائر مدركة لهذا الخطر وتساهم على الدوام في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمحاربة هذه الظاهرة، وتساهم بذلك في تعزيز أهداف برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه وتعزيز قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.